

وعلى تقدير أنه القرآن، فالمعنى أنه يحتوى على كل أمور الدين، إما بالنص الصريح، وإما ببيان السنة له.

ثالثاً: وأما الحديث الذى نسبوه إلى النبي ﷺ:

فزعموا - حسب ادعائهم - أنه يفيد ضرورة عرض السنة على الكتاب، فقد قال فيه الإمام الشافعى رحمه الله تعالى: (ما روى هذا أحد يثبت حديثه فى شىء صغر ولا كبر)

وذكر أئمة الحديث: أنه موضوع، وضعته الزنادقة. قال عبد الرحمن بن مهدي: الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث، وهذه الألفاظ لا تصح عنه ﷺ عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيم، وقد عارض هذا الحديث قوم من أهل العلم، وقالوا: نعرض هذا الحديث على كتاب الله قبل كل شىء، ونعتمد على ذلك، قالوا: فلما عرضناه على كتاب الله وجدناه مخالفاً لكتاب الله، لأننا لم نجد فى كتاب الله أنه لا يقبل من حديث رسول الله ﷺ ما وافق كتاب الله، بل وجدنا كتاب الله، يطلق التأسى به والأمر بطاعته ويحذر من المخالفة عن أمره جملة على كل حال.

رابعاً: وأما نهى الرسول ﷺ عن تدوين السنة:

فلا يدل على عدم حجيتها، لأن المصلحة يومئذ كانت تقضى بتضافر كتاب الصحابة، وهم قلة على جمع القرآن الكريم وتدوينه وحفظه أولاً: خشية أن يلتبس بغيره على البعض، فنهاهم عن تدوين السنة، حتى لا يكون تدوينها شاغلاً عن القرآن أو أن النهى كان بالنسبة لمن يوثق بحفظه.

وأخيراً: فكيف يترك الاحتجاج بالسنة، اقتصاراً على القرآن؟ ولا سبيل إلى فهم القرآن إلا عن طريق السنة الصحيحة التى يعلم بها المفسر أسباب النزول، والظروف والمناسبات والوقائع الخاصة التى نزلت فيها آيات القرآن الكريم، ولا سبيل إلى معرفة ذلك إلا عن طريق السنة الصحيحة.

* * *